

البرهان في أصول الفقه

ولا يتفق انتهاض رفقة ومدى واحد من الشرق إلى الغرب فكيف يتصور والحالة هذه رفع مسألة إلى جميع علماء العالم ثم كيف يفرض اتفاق آرائهم فيها مع تفاوت الفطن والقرائح وتباين المذاهب والمطالب وأخذ كل جيل صوباً في أساليب الظنون فتصور اجتماعهم في الحكم المظنون بمثابة تصور اجتماع العالمين في صبيحة يوم على قيام أو قعود أو أكل مأكول ومثل ذلك غير ممكن في أطراد العادة نعم إن انخرقت لنبي أو ولي على رأى من يثبت الكرامات فنعم وبالجملة لا يتصور الإجماع مع أطراد العادة فهذا قول هؤلاء ثم زاجوا إيهاما آخر فقالوا لو فرض الإجماع فكيف يتصور النقل عنه تواتراً والحكم في المسألة الواحدة ليس مما تتوفر الدواعي على نقله .

فقد أسندوا كلامهم إلى ثلاث جهات مترتبات في العسر أولها تعذر عرض مسألة واحدة على الكافة والأخرى عسر اتفاقهم والحكم مظنون والثالثة تعذر النقل تواتراً عنهم واختتموا هذه بأن قالوا لو ذهب ذاهب من العلماء إلى مذهب فما الذي يؤمن من بقائه عليه وإصراره على مذهبه إلى أن يطبق النقل طبق الأرض فهذه عين كلام هؤلاء .

620 - قال القاضي معترضاً عليهم متتبعا مسالكهم نحن نرى إطباق جيل من الفار يربى عددهم على عدد المسلمين وهم متفقون على ضلالة يدرك بأدنى فكر بطلانها فإذا لم يتمنع إجماع أهل الدين على الإحاطة بذلك منهم وإن أردنا